الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٨
الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه ..... (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

بنود جدول الأعمال ٦٣ إلى ٧٩ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دياتا (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد النيجر أن يرى السيد مرنييه يترأس عمل اللجنة الأولى. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن أحر تهانينا له. وأؤكد له استعداد وفد بلدي الخالص لتأييده في أداء واجباته. ونعرب عن التهانئ أيضا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

بينما تتطلع البشرية كلها إلى سلام حقيقي، لا يزال حقيقيا، مع هذا، أن الأحداث المأساوية التي تقع في أنحاء كوكبنا تظهر بشكل مستمر الحاجة إلى نزع سلاح عام كامل في مجالي الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء.

والنيجر، وفقا لمبادئها السامية النبيلة الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، وضعت - كهدف أولي لها - في سياق سياستها الخارجية، إقامة علاقات حسن جوار وتعايش سلمي مع جميع البلدان المجاورة لها، وأيضا مع جميع الدول المحبة للسلام والعدل في أنحاء العالم. وبالمثل، لا يزال يسعى بلدي دائما إلى تحقيق نزع سلاح حقيقي، وهو عامل لا غنى عنه لتحقيق السلم والأمن الدوليين اللذين نصبو جميعا إليهما.

وفي هذا الخصوص، يسرني أن أذكر أن بلدي ينضم إلى العديد من الصكوك الدولية، وأذكر من بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث، وإنتاج، وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالتالي، تناشد النيجر بشكل رسمي تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين الهامين بأن تفعل هذا من أجل إعطائهما العالمية المطلوبة.

فيما يخص الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كان من دواعي سرور النيجر إبرام اتفاقية في أوتاوا لحظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وقع عليها بلدي يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وهو في مرحلة متقدمة من عملية التصديق عليها.

كيف يمكننا أن نحفظ السلم والأمن الدوليين إذا لم نكن حذرين من انتشار الأسلحة من جميع الأنواع، وعلى وجه خاص تلك الأكثر استخداما في الصراعات المسلحة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في أنحاء العالم؟ إن تراكم ونقل الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة يديمان العديد من الصراعات، بما لذلك من آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين. وهذا الوضع يؤثر علينا جميعا ويتطلب منا بقوة أن نتخذ إجراء شديدا لتنفيذ التدابير القائمة فعلا في هذا المجال.

ولهذا شاركت النيجر، في مرحلة مبكرة جدا، الأمم المتحدة وبعض البلدان المجاورة في اتخاذ إجراء عالمي ضد وبال الإتجار غير المشروع بالأسلحة. ولهذا أيضا يسهم بلدي بشكل منتظم في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وفي النطاق المحلي أنشأت النيجر، بالإضافة إلى تشريعاتها المتعلقة باستيراد وحيازة الأسلحة النارية، لجنة وطنية في عام ١٩٩٤ تتولى جمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة. وكانت اللجنة التي كان الغرض منها هو كبح الافتقار إلى الأمن بسبب تداول وانتشار الأسلحة الصغيرة في النيجر، قد أحرزت بالفعل نتائج مقنعة، لاحظتها في آذار/ مارس ١٩٩٥ بعثة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بكبح تداول الأسلحة الصغيرة في إقليم السهل الصحراوي الفرعي. وعلى سبيل المثال فقد تم جمع ٣ ٤١١ قطعة سلاح في عام ١٩٩٤ و ١٦٨ قطعة في عام ١٩٩٥ كانت خزنت كلها انتظارا لتدميرها في المستقبل القريب، في حدث هام سوف يدعى إليه جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى النيجر إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية وجميع الأشخاص المعينين الآخرين.

وحققت اللجنة هذه النتائج الباهرة بفضل يعود بعضه إلى اتفاقات أبرمت مع جبهات الثوار المسلحة، في أعقاب وساطة قامت بها بلدان صديقة في عام ١٩٩٥ وبعدها في آب/أغسطس ١٩٩٨. وبعبارة أخرى، فإن المكان الرئيسي لاستخدام هذه الأسلحة قد اختفى تماما من النيجر. ولكن تسريح العناصر المسلحة وحصرها ونزع سلاحها لا يعني أن كل شيء قد أصبح على ما يرام. إذ تظل بقايا انعدام الأمن باقية وتعكر صفو المواطنين محبي السلام. وهذا هو السبب في ضرورة بذل جهود كبيرة أخرى بالنسبة لنطاق الظاهرة ونقص الموارد اللازمة لمكافحة ويلاتها. وهذا هو ما يبرر طلب بلدي تمويل الأمم المتحدة لمساعدة لجنته الوطنية في جمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة. والواقع أن مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ضرورية أكثر من أي وقت مضى لإقامة أمن دائم في النيجر.

ولا شك في أن البعد الإقليمي لنزع السلاح التقليدي والنووي عنصر هام في إرساء مناخ السلام الدائم في العالم. وفي هذا الصدد تظل النيجر على اقتناعها بأن أنشطة مراكز نزع السلاح الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب تعزيزها. ويسر بلدي في هذا الصدد بالغ السرور أن عمل مركز لومي الذي لا تدع أهميته لأفريقيا مجالا للشك، سوف يستمر. ولكن المركز لن يتمكن من أداء دوره الكامل إلا إذا توافرت له الموارد المادية والمالية الكافية.

وأود أن أذكر في السياق نفسه بأن تعزيز وزيادة المناطق الخالية من الأسلحة النووية يفضي إلى إقرار نزع سلاح حقيقي على الصعيدين الإقليمي والدولي معا. وواضح أن هذا أمر ليس سهل المنال، مما يجعل دعم المجتمع الدولي بأسره ضروريا.

وتشارك النيجر في تأييد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، لأنه لا غنى عن إحراز مزيد من التقدم في مجالات الحد من أسلحة الدمار الشامل ووضع قواعد فعالة لاستعمال الأسلحة التقليدية.

وختاما، أتوجه باسم وفد النيجر بالشكر إلى الأمين العام على برنامجه الشجاع للإصلاح، الذي شمل تحويل مركز شؤون نزع السلاح إلى أدارة لنزع السلاح وتنظيم استعمال الأسلحة.

السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): من دواعي سرور وفدي، سيدتي، أنك تتولين الرئاسة في هذه الجلسة. ونتقدم بالتهنئة الحارة إلى السفير مرنييه ممثل بلجيكا لانتخابه عن جدارة تامة لمنصب الرئاسة؛ ويتعهد وفد إكوادور بالتعاون الوطيد في عمل اللجنة. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. كذلك نتقدم بالشكر إلى السيد موثوزي نكغوي على الأسلوب الذكي والدينامي الذي أدار به أعمال اللجنة في دورتها الماضية.

وينعكس موقف إكوادور من قضيتي نزع السلاح والأمن الدولي الهامتين في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في دربن. ومع هذا أود أن أتحدث عن عدد من المسائل التي ترى إكوادور أنها مهمة بوجه خاص.

ففي إطار هدف نزع السلاح العام والكامل تظل لنزع السلاح النووي الأولوية العليا بالنسبة لجميع البلدان، بغض النظر عن أوضاعها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. وفي هذا الصدد فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي محور ما نبذله من جهود وصولا إلى هذا الهدف، وهذا هو سبب مناشدة بلدي مجددا للدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك أن تسارع إلى ذلك، إذ يجب أن يصبح الصك عالميا. ونحن نرحب بانضمام البرازيل مؤخرا، الأمر الذي يعزز تأييد أمريكا الثابت لمعاهدة عدم الانتشار. كما أننا نتابع باهتمام خاص أعمال اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ونثق أن نتائج المؤتمر سوف تحقق آمال المجتمع الدولي.

كذلك نحيي توقيع الإعلان السياسي في مؤتمر قمة أوشوايا، الذي شكلت بموجبه البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدولتان المنتسبتان إليها، بوليفيا وشيلي، منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وإكوادور، تمشيا مع سياساتها التقليدية، تدين التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، والتي تشكل بلا جدال تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لا في تلك المنطقة فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم. كما أننا نرى أن من الضروري أن يشرع هذان البلدان بأسرع وقت ممكن في إقامة حوار إيجابي يرمي إلى تهيئة مناخ من الثقة يساعد على تخفيف حدة التوتر الناجم عن تلك التجارب.

ومما يسر إكوادور احتمال أن تنشأ في إطار مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي كي تنظر في التفاوض على برنامج يفضي تدريجيا إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، عن طريق صك لهذه الغاية يكون ملزما ومتعدد الأطراف.

ونحن ننظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أنها هامة بصفة خاصة، ويسرنا أن نرى عدد الموقعين عليها يتزايد - ليصل إلى ١٤٩ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ صدق منهم ١٤ على المعاهدة. ونناشد بإلحاح الدول الـ ٤٤ اللازم تصديقها على المعاهدة كي يبدأ سريانها، أن تضطلع سريعا بمسؤوليتها الخاصة.

وكما فعلنا في الدورة الثانية والخمسين فإننا نشدد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، فالفتوى لا تزال صالحة. ونرى أن على جميع الدول أن تباشر، تمشيا مع فتوى المحكمة، مفاوضات متعددة الأطراف، بشأن اتفاقية الأسلحة النووية التي تحظر استحداث وإنتاج وتجربة وانتشار وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى القضاء عليها نهائيا.

وترى إكوادور ضرورة أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات كافية غير مشروطة وملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بشأن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا المجال فإن قرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية قرار له أهمية خاصة.

ونعتقد أيضا أنه يجب إيلاء المزيد من الدعم للمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية. ونرحب بإنشاء لجنة خاصة في هيئة نزع السلاح لتهيئة المجال لإبرام هذه الاتفاقية، التي ينبغي أن تهدف، لا إلى عدم الانتشار فحسب، بل ولنزع الأسلحة النووية أيضا.

وإكوادور، بوصفها عضوا في معاهدة تلاتيلولكو، تعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي توصلت إليها دول المنطقة بحرية تمثل خطوة إيجابية صوب نزع السلاح النووي في العالم كله. وفي هذا السياق، من الجوهري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة فيما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها لكل الدول الواقعة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالإعلان المشترك الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء ايرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا بشأن جدول أعمال جديد لنزع السلاح النووي يكون هدفه النهائي إنشاء عالم خال من تلك الأسلحة، ولا يقتصر على مسألة عدم الانتشار. ونعتقد أن الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ونرى أنه مما يبشر بالخير أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، قد اكتسبت طابعا عالميا، وبالتالي اقتربت من تحقيق التنفيذ الكامل والفعال لكل أحكامها، ونناشد الدول

التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك. ويجب إعطاء الأولوية أيضا لتدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونتطلع إلى اختتام مبكر للمفاوضات الجارية التي يعقدها الفريق المخصص حول بروتوكول ملزم قانونا بإنشاء نظام للتحقق.

والعديد من الدول، وبخاصة البلدان النامية، يشعر بالقلق إزاء نقل واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. وتدابير نزع السلاح ونهاية بعض الصراعات المسلحة تؤدي، في بعض مناطق العالم، إلى تكديس وانتشار تلك الأسلحة، التي توزع بعد ذلك على بلدان أخرى تعاني من الصراع المسلح أو عدم الاستقرار. والارهابيون والمتجرون بالمخدرات هم أكبر مستخدمي هذه الأسلحة. فحوالي ١٠٠ مليون سلاح من هذا النوع يجري تداولها دون رقابة، مما يمثل تهديدا قد يكون أكبر من تهديد إنتاج أسلحة جديدة. وهذا جانب من أكثر الجوانب المدرة للربح في صناعة الموت.

ولكي نضع حدا للمشاكل المتعلقة بنقل وتداول الأسلحة غير الشرعية، يجب على الحكومات أن تتحمل مسؤولية أكبر فيما يتعلق بتصدير هذه الأسلحة أو استيرادها، أو استخدامها، أو تخزينها، وبصفة خاصة توزيعها. ويجب الاعتراف بأن بعض الحكومات تتخذ تدابير قد تحسن الحالة في بعض مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٦ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنقل الدولي للأسلحة. والقارة الأمريكية أسهمت إسهاما كبيرا في هذه العملية باعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإنتاج غير القانوني والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات وغيرها من المواد المتصلة بها.

وتشكل تجارة الأسلحة التقليدية مصدر قلق دائم في إكوادور. ويجب أن نحث الحائزة لأكبر ترسانات هذه الأسلحة أن تخفض إلى حد كبير من إنتاجها ومخزونها من الأسلحة التقليدية. ونحن نعتقد أن لكل الدول حقها السيادي في تلبية احتياجات الدفاع الحقيقية لها، ولكننا نشعر أن التكديس المفرط لهذه الأسلحة يتسبب في الدخول في سباقات للتسلح لا ضابط لها، مما يجلب المخاطر. ويؤدي أيضا هذا التكديس إلى اختلالات رئيسية في التوازن بين بلدان المنطقة الواحدة، ويبدو أن ذلك يضر دائما بالبلدان الأصغر.

وبالنسبة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن إكوادور، شأنها شأن الكثير غيرها من البلدان النامية، تود أن تعرب عن ارتياحها لدخول البروتوكول الرابع، المعني بأسلحة الليزر المسببة للعمى، حيز النفاذ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. كما نرحب أيضا بدخول البروتوكول الثاني، المعني بالألغام الأرضية، والفخاخ المتفجرة، وغيرها من الأجهزة، حيز النفاذ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد، تؤيد إكوادور تأييدا تاما اتفاقية أوتاوا، التي نرحب بدخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ونأمل أن تتخذ طابعا عالميا في وقت قريب. وهذا الصك، الذي ينظر الآن برلمان بلادي في التصديق عليه، يمثل تعزيزا وتحسينا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك دعم دولي للمشاريع التي تهدف إلى إبطال مفعول الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونعتقد أن الصندوق الدولي الذي أنشئ لهذا الغرض يجب أن يتلقى إسهامات كبيرة، وبخاصة من البلدان التي تنتج أو تصدر هذه الأسلحة.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن رئيسي إكوادور وبيرو طلبا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، من رئيس البرازيل، بوصفه منسقا للبلدان الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو، أن يسهم بتعاونه القيم لوضع خطة لإزالة الألغام من منطقة سبق وأن كانت موضع صراع بين إكوادور وبيرو عام ١٩٩٥. وأسفر هذا الطلب عن نتائج إيجابية، وتوضع خطط ملموسة تهدف إلى إزالة هذه الألغام. وهذا دليل واضح على رغبة هذين البلدين في تنفيذ المبادئ التي ترتكز عليها اتفاقية أوتاوا.

والجهود المتعلقة بنزع السلاح من كل جوانبه يجب أن تدعمها تدابير لبناء الثقة والأمن، مما يعني بالتالي أنه يتعين على جميع البلدان أن تبذل مجهودا خاصا في هذا المجال. وحرصا على ضمان فعالية هذه التدابير، من المهم أن تجرى مفاوضات إيجابية تستهدف إيجاد حلول للمشاكل والصراعات الموجودة في بعض المناطق والبلدان، ولا يمكننا أن نتوقع أي تقدم في مجال نزع السلاح إن ظلت الصراعات التي لا تزال تقسم البلدان دون تحرك صوب حلول مرضية. ولذلك فمن الضروري أن تُحترم المصالح الحيوية لأطراف الصراعات.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد تأييده لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونعتقد أن هذه فرصة ممتازة للقيام باستعراض تفصيلي لكل المسائل المتعلقة بنزع السلاح بغية اتخاذ قرار بشأن الإجراءات التي تتخذ مستقبلا. ويجب أن يتضمن جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية بنودا تتعلق بنزع السلاح التقليدي، والتخفيض الفعال للقوات والأسلحة التقليدية، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وتدابير بناء الثقة بين الدول.

ونحن نعتقد أن مشاركة جميع الدول ضرورية، لأن هذه مسألة ذات أهمية قصوى لصيانة السلم في جميع أنحاء العالم.

أعربت إكوادور عن اهتمام خاص بالانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. وبهذه المناسبة، نود أن نعرب عن تقديرنا لممثل سويسرا، السفير إروين هوفر، للجهود التي بذلها في الفريق العامل المعني بتسهيل قبول عضوية مجموعة من خمس بلدان: ايرلندا، ماليزيا، كازاخستان، تونس وإكوادور. وهذا لم يتحقق لعدم توافر توافق آراء. ونعتقد أنه يجب على تلك البلدان الخمسة أن تنسق مواقفها وجهودها بهدف مواصلة المشاورات الضرورية قبل نهاية السنة الحالية حتى يمهد الطريق أمام الوفاء بذلك التطلع في الاجتماع الأول للمؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

السيد لابتسيناك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن انتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد مرنييه بمناسبة انتخابه لمنصبه الهام. وأود أيضا أن أدلي ببياني باللغة الروسية، وفقا لقرارات الجمعية العامة العديدة بشأن المساواة في المعاملة بين اللغات الرسمية.

إن التكافلات العالمية التي تجعل العالم كيانا لا يمكن تقسيمه تبرز مشكلة الأمن الدولي، والسلم ونزع السلاح، باعتبار هذه التكافلات الشرط المسبق الرئيسي في ضمان الحلول لطائفة واسعة من المسائل الكبرى الأخرى. وأثر الانتقال المقبل إلى القرن الجديد، الذي يعد مطلع عهد جديد من عهود التاريخ، يدفعنا إلى القيام بتحليل عميق للاتجاهات التي ظهرت، وبتنبؤ شامل لتطورها النهائي. والنهج الصحيح الوحيد هو أن نحسب - على حد سواء - الدروس المستفادة من الماضي والمناخ المتعدد الأبعاد الذي نعيش فيه، ونتفاعل ونواجه التحديات التي تواجهنا في عالم اليوم المضطرب.

الأمم المتحدة تقوم بأحد الأدوار الرئيسية في عملية نزع السلاح العالمي. ونحن نرحب بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، التي حظيت أعمالها الأولى بموافقة عامة. وقد طرحت مبادرات جديدة كثيرة في إطار المنظمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ونأمل ان يزيد عددها.

مما يدعو للارتياح أن نلاحظ القائمة الطويلة للمعاهدات والاتفاقات التي أبرمت في السنوات الأخيرة، والتي تقدم الدليل الواضح على أن عملية نزع السلاح التدريجية أصبحت ثابتة وآخذة في التقدم عند نهاية القرن العشرين. وتعتمد غالبية الدول الأعضاء اليوم سياسات تركز على تدابير لتعزيز نظام عدم الانتشار بالنسبة لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، ولزيادة خفض الترسانات النووية، وللقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية وحظر إنتاجها ولضمان التنفيذ الشامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، منفذة بالتالي أحكام المعاهدات والاتفاقات الأساسية في مجال نزع السلاح.

وأحد الأهداف الكبرى لنا جميعا هو ضمان عالم أفضل وأكثر أمنا لجميع الأمم في الحاضر والمستقبل. وفي كل مرة ينشب صراع أو تصبح أزمة وشيكة الحدوث في جزء من العالم، تزيد إمدادات الأسلحة والتدخل الخارجي وأحيانا التعرض الأجنبي - من تفاقم الحالة. والاتجار المزدهر بالأسلحة الصغيرة، على وجه الخصوص، لا يزال يسهم في ثقافة العنف على الصعيد العالمي، وفي القتل العشوائي. وللأسف، أن التدخل العسكري يهدد بخطر أن يصبح عاملا كثير الحدوث، الأمر الذي يعرض للخطر النُهج السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية القائمة.

لا تزال بيلاروس تؤيد بشكل تقليدي الحل السلمي للأزمات أينما حدثت، على الصعيدين، الثنائي والدولي، فيما يتعلق بالمسائل العالمية، أو الإقليمية أو المحلية. وفيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، أود أن استرعي انتباه اللجنة إلى آخر بيان أدلى به وزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيلاروس بشأن النية لحل الأزمة في كوسوفو بالقوة عن طريق اتفاق إقليمي. ونحن نعتقد أن القذائف ممتازة من الناحية التكنولوجية ولكنها سلبية حقا من الناحية السياسية.

من الواضح أنه في جميع الحالات تقريبا، يمكن للنمو الاقتصادي أن يساعد على منع الصراعات، ولذلك ينبغي

أن يكون هو الطريق للتعامل مع الأزمات ولمساعدة البلدان. وليس من قبيل الصدفة أن بلدانا عديدة في هذه الظروف شككت مؤخرا في ضرورة التدخل الخارجي الذي ينطوي على القوة للمساعدة على تسوية الأزمات، وأن مسألة المسؤولية عن النتائج كثيرا ما تثار.

لقد طرحت بيلاروس لبعض الوقت اقتراحا بإنشاء صندوق دولي لمساعدة البلدان التي تتحمل اقتصاداتها أعباء كبيرة بشكل غير مناسب نتيجة لتدابير متخذة لتصفية أسلحة تقليدية، وتلك الفكرة ترددت مؤخرا في المبادرات التي طرحها عدد من البلدان المانحة التي تستهدف تحقيق نزع السلاح. وطرحت الفكرة في بيانات عديدة مؤخرا، وربما ستؤدي إلى إنشاء صندوق عالمي لنزع السلاح. وعند هذه المرحلة، يكفي أن نذكر بالصندوق الذي أنشئ للمساعدة في إزالة الألغام وبمبادرات مماثلة.

بيلاروس تقدم بيانات وطنية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على أساس منتظم، وتدعو جميع البلدان إلى الامتثال لالتزاماتها بتقديم تلك المعلومات إلى السجل. إن المزيد من الرقابة الدولية الفعالة مطلوب على تصدير الأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص إلى مناطق الصراع. والتصدير غير المقيد لتلك الأسلحة إلى تلك المناطق يؤدي إلى مواجهة عسكرية متزايدة وإلى زعزعة استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

إننا نشارك في مفهوم الأمن المتطور بشكل ثابت لفترة ما بعد المواجهة. هذه عملية متعددة الأبعاد، تشتمل على جميع البلدان والمناطق. والسؤال الرئيسي هو كيف نتصور الطرق والوسائل اللازمة لضمان الاستقرار والأمن لأنفسنا ولجيراننا سواء كانوا قريبين أو بعيدين، في عالم اليوم المترابط، مع إمكانات التكنولوجيا الحديثة غير المحدودة تقريبا، نحن جميعا، بشكل ما، متجاورون. فهل نعتمد على الردع المتبادل أم على الاحترام المتبادل من جانب كل منا لاهتمامات ومصالح الآخرين؟

إن لكل دولة حقها الثابت المشروع في أن تختار لنفسها الوسائل التي تكفل أمنها الوطني، والتي تتصور أنها أكثر ملاءمة، بما في ذلك حق الدخول في أحلاف دفاعية. في الوقت نفسه بينما تختار تلك الوسائل، من المهم ألا تغيب عن بالها البديهية التي تقوم عليها عملية الاستقرار والثقة العالميين كلها: أي عدم السماح لأي دولة بتقوية أمنها على حساب الآخرين. ومبدأ عدم إنشاء مجالات نفوذ جديدة وتقسيم الخطوط بين الدول أو أحلافها ينبغي أن يميز العلاقات بين الدول.

الأمن غير قابل للتقسيم ولا يمكن الاعتماد عليه إلا إذا أصبحت روح المشاركة - بدلا من الإملاء السياسي، أو الجزاءات الاقتصادية أو العودة إلى سياسات التكتلات وتوسيع السيطرة جغرافيا - الأساس الوحيد لإقامة العلاقات الدولية.

وأي دارس للتاريخ الأوروبي سوف يفهم بلا ريب شواغلنا المتعلقة بآثار زعزعة الاستقرار الناجمة عن التوسع المحتمل في الحدود الجغرافية للاتفاقات الإقليمية.

فأي تدبير عملي جديد في مجال الحد من الأسلحة ينشئ واقعا أمنيا جديدا وقد يؤثر إيجابا على صميم النهج المتبع إزاءه. وواضح جدا أن إنشاء نظام موثوق للأمن الدولي يستوعب بالتساوي شواغل جميع الدول ولكنه يتطلب إجراءات دولية متفق عليها فيما يتعلق بالتحقق في الاتفاقات القائمة ومراقبة تطور الأوضاع بخصوص الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل لمنع إنتاجها واستعمالها.

وينبغي لنظام الأمن الشامل للقرن الحادي والعشرين، بعناصره السياسية والعسكرية، أن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية وغيرها. وقد تردد صدى هذا الموضوع بثقة في السنوات الأخيرة في كثير من المحافل الدولية. وظلت بيلاروس من جانبها تنشط في تقديم إسهامات عملية في جميع عناصر تلك العملية في السنوات الأخيرة بالنسبة للأسلحة التقليدية والنووية على حد سواء. وقد أبدينا بما لا لبس فيه إرادتنا واستعدادنا لأداء دور رائد في هذا الصدد في القارة الأوروبية.

وخفضت بيلاروس تخفيضا جذريا أسلحتها وقواتها المسلحة وترساناتها العسكرية، في تمسك صارم بالتزاماتها الدولية في إطار المعاهدات والاتفاقات. وتشمل أنشطتنا في هذا المجال نطاقا كبيرا من القضايا التي هي موضع اهتمام أولي لدى جميع الدول الأعضاء، ابتداء من الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة النووية. وبيلاروس عضو كما تعلمون في فريق الخبراء الحكوميين الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة، وتمتد أنشطتنا لتشمل منع استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. فهذه مسألة دأبت بيلاروس على الدعوة بشأنها

على أساس منتظم في الدورة الثلاثية السنوات، إلى اعتماد قرار من الجمعية العامة.

وقد سعينا إلى تعزيز عملية الإصلاح وإلى الترشيد وتكييف جميع عناصر آلية نزع السلاح الدولية القائمة مع الظروف الراهنة. ورأست بيلاروس هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٨ ولم نكن نريد أن تجعل ذلك العام "عاما إلى الوراء".

وكما يعلم الجميع فإننا حظرنا إطلاق القذائف النووية التكتيكية أولا ثم الاستراتيجية من أراضينا. وفي ضوء الحالة النوعية الجديدة التي برزت كأمر واقع في وسط وشرق أوروبا، اقترحت بيلاروس إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا. واستنادا إلى الواقع الحالي ظلت بيلاروس تحث وتواصل حثها لجميع الدول على تأييد المبادرة. ونحن على يقين من أن تنفيذها يعزز الأمن والثقة المتبادلة في القارة ويدعم عدم الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية، ويشكل خطوة هامة إلى الأمام في سبيل توطيد السلام والاستقرار في أوروبا وعلى الصعيد العالمي.

وليس لأوروبا التي انتشرت الأسلحة النووية من أراضيها إلى جميع أنحاء المعمورة أي حق أخلاقي في ألا تسير على نهج المناطق الأخرى في جعل إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية أمرا واقعا. وأمامنا الآن فرصة تاريخية لبناء إطار جديد لنظام أمن عالمي. ومن الملامح الرئيسية لمبادرتنا إدراج المساحة المقترحة في الهيكل الأمني الأوروبي العام. وتسعى بيلاروس خلال إجراءاتها العملية لتحقيق تلك الغاية إلى إيجاد مناخ في وسط وشرق أوروبا، بانتهاء الحرب الباردة، نظيف من الشكوك والكتل العسكرية المتعارضة ومن سباق التسلح؛ مناخ يعزز التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة فيما بين الأمم الأوروبية، اليوم وفي القرن المقبل. ونحن نعرب عن تقديرنا للعدد المتزايد من الدول التي تؤيد مساعينا.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يكمل إيجابيا النظام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنه يحظر وضع أسلحة نووية في أراضي دول أخرى تشملها تلك المناطق، ويطوق الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية. وبالمناسبة فإن المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ومعظم الدول الأعضاء أطراف فيها - تسلم بحق أي مجموعة من الدول في إبرام اتفاقات إقليمية تمنع وجود الأسلحة النووية في أراضيها.

وفي ضوء آخر التطورات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإن مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تحظى باهتمام خاص. ومن التأكيدات الحية على هذا، اعتماد ستة قرارات من الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بشأن التدابير ذات الصلة. وفي موازاة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، القائمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ظهرت مبادرات إقليمية لا تزال إمكاناتها غير واضحة للآن. واستجابة البلدان المعنية مباشرة بهذا الموضوع لا تزال في أفضل أحوالها فاترة. وإزاء هذا، نحن ندرك تماما طول ومشقة العمل الذي يتعين علينا القيام به، ونزمع مواصلة السير على هذا الدرب.

وفي ظل هذه الظروف فإن قضية الحد من الأسلحة تكتسي أهمية خاصة إذ هي الأداة الأساسية لضمان السلام والاستقرار في جميع القارات. ومن القضايا الهامة - التي سيتوقف على تطوراتها الكثير، والتي ستحدد مواصلة تطوير نظام الأمن الدولي في القرن المقبل - مستقبل القارة الأوروبية الذي يهمنا غاية الأهمية.

ولا تزال هناك قضايا كثيرة بلا حل فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا يزال أمامنا عمل كبير للسير قدما بتحديد الأسلحة التقليدية ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مختلف مناطق العالم.

ولقد ساور المجتمع الدولي قلق خطير إزاء تطور الأحداث في جنوب آسيا في العام الماضي. ولذا فنحن نضم صوتنا دعما لمناشدة جميع البلدان الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبيلاروس تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى نهج متفق عليه لإبرام اتفاقية دولية ملزمة قانونا بشأن توفير الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد لاحظنا الأثر الإيجابي لقرار مجلس الأمن، وللبيانات الأحادية من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أهمية لا تنكر في هذا المضمار.

ويولي بلدنا أهمية كبيرة للصكوك الدولية من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ونحن نراعي بدقة الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، ولا ننتج ولا نورد هذا النوع من الأسلحة.

ويتزايد أثر مشكلة تحقيق الطابع التكاملي لجهود نزع السلاح العالمية وتتطلب تعديل المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت في السابق، وبخاصة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وكذلك تقديم الدعم للبلدان التي يثقل كاهل اقتصاداتها بصورة غير متناسبة العمل الذي تنطوي عليه عملية إزالة الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أهمية الجوانب البيئية لنزع السلاح قد ازدادت زيادة كبيرة. وكما هو معروف جيدا، أيدنا منذ أمد طويل إدراج التدابير التي وضعت عن سابق تصور والتي تلحق ضررا بالبيئة في المدونة المقترحة للجرائم التي تستهدف السلم والأمن.

ويؤيد وفد بيلاروس عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وإننا ندرك بالتأكيد كامل التعقيدات التي تنطوي عليها المسائل المتصلة بعقد هذه الدورة الهامة. وبما أن هذا الحدث سيؤثر من غير شك في المناخ السياسي العالمي، فإنه لا بد بطبيعة الحال من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المعروفة جيدا.

وتحقق تقدم بشأن هذه المسألة في الدورة الموضوعية الأخيرة لهيئة نزع السلاح. وفي رأينا أن الدول الأعضاء اقتربت كثيرا من تحقيق توافق في الآراء. ومن أسف أنه لم يتوفر الوقت الكافي للصوغ الكامل لتوافق الآراء هذا. ونأمل بأن تتم تسوية هذه المسألة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك، يتعين علينا لدى وضع جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أن نقيم توازنا بين المسائل التي تتضمن الأسلحة التقليدية وتلك التي تتضمن الأسلحة النووية. وينبغي لنا أن نركز على مسائل الأمن الدولي وتدابير بناء الثقة وتعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ككل.

ومما يؤسف له أنه لا يمكن القول بوجود اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وبالرغم من أن الفريق العامل الذي شكلته هيئة نزع السلاح أمضى ثلاث سنوات على دراسة هذا الموضوع، فإنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق مقبول لدى الجميع. وأكثر المسائل إلحاحا هي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومشكلات نزع السلاح الإقليمي، وتدابير تعزيز الثقة المتبادلة والأمن، والشفافية في التسلح وغيرها من المسائل. ووفد بلدنا على استعداد للاستمرار في دراسة هذه المسائل في الدورة الموضوعية القادمة لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

وكذلك يشير وفد جمهورية بيلاروس إلى استعداده للتعاون الوثيق والبناء مع الرئيس ومع جميع الوفود الأخرى وذلك لكي تتمكن اللجنة الأولى من إعداد واعتماد مقررات هامة في ميدان الأمن ونزع السلاح.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا، يسرني أن أدلي ببيان الرابطة بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

"تعترف الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا بأن الظروف الإيجابية السائدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة توفر فرصا أفضل وتحديات أكبر للجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونرى أنه يتعين على جميع هذه الدول أن تستفيد من هذه الظروف الإيجابية للتوصل إلى نتائج ملموسة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

"وإذ تؤكد الدول الأعضاء في الرابطة التزامها بتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل، فإنها تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى بدء وإبرام مفاوضات بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، التي تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد على دعوتنا إلى البدء بمفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج ينفذ على مراحل لإجراء خفوضات كبيرة بصورة متدرجة ومتوازنة للأسلحة النووية بهدف تحقيق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، ضمن إطار زمني محدد، من خلال اتفاقية الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث مؤتمر نزع السلاح

على إنشاء لجنة مخصصة، تحظى بالأولوية القصوى، لبدء مفاوضات في ١٩٩٩، بشأن هذا البرنامج المرحلي لنزع السلاح النووي.

"وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي في موعد مبكر بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يؤدي إلى الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية، وحظر استحداثها وتجريبها وإنتاجها والحصول عليها وتخزينها وإعارتها ونقلها واستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وتدميرها. وفي هذا الصدد، نُعرب عن تأييدنا للقرار ٣٨/٥٢ لام، المعنون "نزع السلاح النووي"، الذي قدمته ميانمار وغيرها من المشاركين في تقديمه إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ومتابعة مشروع القرار الذي قُدم إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

"ونؤكد من جديد على اقتناعنا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها طوعا بين دول المنطقة المعنية في مختلف أرجاء العالم يشكل تدبيرا فعالا لمنع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإذ نراعي ذلك، فإننا نعرب عن تأييدنا وتشجيعنا للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم.

"وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على أهمية المعاهدة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧. وإننا نرحب مع الارتياح بالمشاورات الجارية بين الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية ونرحب بهذه المشاورات. ونعرب عن رغبتنا وأملنا في أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق على البروتوكول في أقرب موعد ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبداء تصميم حازم وأقصى درجات المرونة للعمل معا بروح الصداقة والتعاون لإيجاد حلول للمسائل العالقة في أقصر وقت ممكن.

"ونشدد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، ونقدر إسهامها في قضية الرقابة على الأسلحة النووية ونزع السلاح وكذلك تطوير القانون الدولي. وننظر بعين التقدير خصوصا إلى حكم المحكمة بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتناقض عموما مع أحكام القانون الدولي المنطبق في حالات الصراع المسلح، والنتيجة التي خلصت إليها "ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". وفي هذا السياق، نُعرب عن تأييدنا للقرار ٣٨/٥٢ سين، المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" الذي قدمته ماليزيا وغيرها من الدول التي شاركت في تقديمه في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ومشروع قرار متابعته الذي قدم في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

"وإننا نسلم بأهمية عمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد لمعالجة نزع السلاح. ونؤيد تأييدا كاملا توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة الطلبات التي قدمتها ماليزيا والفلبين وتايلند للانضمام إلى عضوية المؤتمر".

وأود أن أطلب تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الأولى.

السيد ماكوبويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): ويود وفد أوغندا أن يتوجه بالتهنئة إلى السيد ميرينيه وإلى أعضاء هيئة المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وإنني أؤكد على تعاون وفد بلدي الكامل معهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن من بين المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة صون السلم والأمن الدوليين. فنزع السلاح، في هذا الصدد، ينطوي على أهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين. ولهذا يود وفد بلدي أن يرحب بإنشاء إدارة شؤون نزع السلاح من جديد تحت الرئاسة القديرة للسيد جايانثا دنابالا.

ومن الأهمية البالغة أن يضطلع نزع السلاح اليوم بدور رائد في عمل الأمم المتحدة. فشبح سباق التسلح النووي وما يصاحبه من أخطار يمثل مرة أخرى مسألة تثير قلقا دوليا بالغا، وبخاصة في ضوء التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في منطقة جنوب آسيا. وكما قال النائب الأول لرئيس وزراء أوغندا ووزير خارجيتها في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في مناقشتها العامة التي عقدت أثناء دورتها العادية الثالثة والخمسين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨:

"إن فلسفة الاعتماد على الأسلحة النووية لتوفير الأمن أصبحت عالمية بشكل زاحف ومقلق. وهذه الحالة تولد أخطارا جديدة على بقاء البشرية" (A/53/PV.23، ص ٢٠).

ولذا فإن وفد أوغندا يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تبادر إلى التوقيع والتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كخطوة أولى نحو تحقيق هدف الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية. وعلى غرار ذلك، ندعو إلى الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ويتزايد عدد الصراعات المسلحة، وبخاصة في البلدان النامية مما يؤدي إلى أعداد كبيرة في الوفيات والإعاقات وخسارة الممتلكات. وغالبية هذه الصراعات الجديدة تقع فيما بين الأقاليم وذات طابع محلي وكثافة منخفضة مما يجعل من الصعب السيطرة عليها أو حتى استرعاء اهتمام المجتمع الدولي بها. وإلى حد كبير فإن هذه الصراعات تظل مستعرة بسبب توافر الأسلحة الصغيرة، وهي مسؤولة اليوم عن معظم الخسائر في الأرواح في الصراعات المسلحة. ومستوى انتشار الأسلحة الصغيرة يثير الهلع، وما لم يتم اعتماد تدابير ملموسة لتنظيم وإنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة، لن تتحق أحلامنا في قيام عالم يسوده التعايش السلمي.

ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى المساعدة في مكافحة حركة الأسلحة الصغيرة وبخاصة تطبيق حظر الأسلحة على البلدان التي يقع فيها هذا النوع من الصراعات التي ذكرت للتو. وفي هذا الصدد، رحب وفد بلدي بافتتاح باب التوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد رخيصة ومن السهل إنتاجها بالطرق التكنولوجية، ومع ذلك، فإنها تسبب تدميرا مروعا، وبخاصة للمدنيين من غير المقاتلين. فكلفة إزالة الألغام المضادة للأفراد، وما تلحقه من دمار بالأرواح البشرية وأثرها على أسباب عيش الملايين من الناس، حيث تجعل الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام، يبرران فرض حظر عليها. ووقعت أوغندا على اتفاقية أوتاوا وتصديق البرلمان عليها يدخل مراحله النهائية.

وفي شهر آب/أغسطس من هذا العام، شهدت منطقة شرق أفريقيا ما ينطوي عليه الإرهاب من وحشية، عندما انفجرت القنابل الضخمة في نفس الوقت في السفارتين الأمريكيتين في عاصمتي الجمهوريتين الشقيقتين كينيا وتنزانيا. وكذلك عانت كينيا من الهجمات الإرهابية حيث تم تفجير ثلاث باصات عامة مدنية بالقنابل، مما أودى بحياة العديد من الأبرياء. فالإرهاب لا يعرف حدودا، ومَثَلُه مَثَل مشكلة المخدرات، يجب أن يعالج بوصفه مشكلة عالمية. ولذا يدعو وفد بلدي إلى عقد مؤتمر دولي يناقش بإسهاب مشكلة الإرهاب، ويتوصل، بصورة خاصة إلى اتفاق بشأن فرض الجزاءات على البلدان التي تدرب وتؤوي وترعى الإرهابيين. وأنه لمن خلال التدابير المشتركة يمكن لنا أن نتغلب على هذه المشكلة المتعاظمة.

وطول قرون، كان المحيط الهندي يتمتع بأهمية أساسية بالنسبة لحياة البشر في قارات ثلاث، بل وأصبح منذ القرن الخامس عشر أساسيا بالنسبة لبقية العالم. وما برح المحيط الهندي يتمتع بأهمية أساسية في مجال التجارة والثقافة وفي حركة الشعوب التي تعيش في المناطق التي تمتد مياهها بمحاذاة مياهه. ولهذا، وإذ لا يزال هذا المحيط يضطلع بدور هام في طريقة معيشة البشر، فإن من الأهمية بمكان أن يظل خاليا من أية مواجهة يمكن أن تعرض السلم للخطر في هذه المنطقة. وعلى هذه الخلفية يؤيد وفد أوغندا إعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلام. وهذا من شأنه أن يُحسن الاقتصاد العالمي ويعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونهيب بجميع البلدان أن تؤيد رغبتنا في إعلان المحيط الهندي منطقة سلام.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، شاركت أوغندا في مؤتمر دولي هام عقد في بروكسل بشأن نزع السلاح المستدام من أجل التنمية المستدامة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الأسلحة الصغيرة والجنود الأطفال. ومثل

المؤتمر جهدا متضافرا من جانب بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاستجابة لحقيقة أنه بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن الخسائر البشرية الفادحة والدمار المادي في المناطق التي مزقتها الحرب والمناطق التي تكون عرضة لنشوب الصراع تتصاعد بوتيرة مثيرة للجزع بحيث يجري بصورة متزايدة تحويل موارد التنمية إلى عمليات الإغاثة الطارئة وعمليات إعادة التأهيل. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة للتصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، وأصبحت هذه الأسلحة هي الأسلحة الرئيسية المستخدمة في الصراعات الداخلية وفي الصراعات فيما بين الدول. ويود وفد أوغندا أن يحث الجمعية العامة على أن تولي في هذه الدورة الاعتبار الواجب لنداء بروكسل من أجل العمل، الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح المستدام من أجل التنمية المستدامة.

إن شواغل المجتمع الدولي بشأن الصراعات المسلحة وانعدام الأمن كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دعت إلى إنشاء الأمم المتحدة. وعبر السنوات، أنفقنا قدرا كبيرا من الطاقة والموارد في حل الصراعات، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات والمعونة الإنسانية. وبينما نتقدم نحو القرن الحادي والعشرين، من المحتم أن توفر موارد أكبر، سواء بشرية أو مادية في الجهود الرامية إلى منع الصراعات. ولذلك رحب وفد أوغندا بتقرير الأمين العام (S/1998/318) بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أكد فيه على أن منع الحرب اليوم مسألة دفاع عن الإنسانية. وعلى نفس المنوال، رحب وفد بلدي بإنشاء آلية منع النزاعات، وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

يتمنى وفد بلدي أن تنشئ الأمم المتحدة آلية نشطة قادرة على منع الخلافات بشأن الأفكار والمصالح من أن تصبح أسبابا لصراعات مسلحة. وهذا من شأنه أن يتطلب سياسة سلم نشطة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية تكون منتقاة وتتناول الأسباب الأساسية للصراعات، التي يكمن كثير منها في ندرة الموارد المترتبة عن نقص التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الغانم (الكويت) (تكلم بالعربية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب، كما لا يفوتني أن أهنئ رئيس هذه اللجنة في هذه الدورة. وإنني على ثقة تامة بأنه بفضل حكمته وخبرته ستكلل أعمال لجنتنا بالنجاح. كما أتقدم إلى كافة أعضاء مكتب اللجنة بالتهنئة على انتخابهم متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

إن المتغيرات الدولية السريعة التي يمر بها المجتمع الدولي، وتشابك مصالح الدول وتأثيراتها، تؤكد على ضرورة تعزيز روابط التعاون والتضامن على مستوى العلاقات الدولية. لأن الأمن العالمي لا يمكن تجزئته، وطريق السلام هو الطريق الوحيد للوصول بالمجتمع الدولي إلى بر الأمان. وفي ضوء هذه الظروف والتحديات الدولية الخاصة ولعل انتهاء الحرب الباردة يؤكد بشكل لا يقبل الشك أن التعاون والتضامن الدوليين هما الرادعان لأي عمل من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين وأن أبرز مظاهر التعاون الدولي هو في مجال نزع السلاح.

إن انتشار الأسلحة التقليدية وتزايد ظاهرة تهافت الدول على زيادة ترساناتها العسكرية يثير القلق ويدعو إلى تعاون دولي جاد من أجل اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة بما يخدم صيانة الأمن والسلم الدوليين ويعزز بناء الثقة بين الدول والشعوب. ولعل أهم هذه التدابير هو دعم وتشجيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليكون بمثابة الآلية التي من شأنها تخفيض النفقات العسكرية وتوجيه فوائض تلك الأموال إلى دعم عمليات التنمية في الدول النامية، لا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أغلب دول العالم.

ينظر وفد بلادي باهتمام بالغ إلى موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد التي لا يقتصر أثرها على الجيوش العسكرية أو وقت نشوب الحروب بين الدول بل يتعداها إلى مرحلة بعيدة من الزمن، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. ويتلخص موقف الكويت كما تفضل معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، عندما ألقى كلمة الكويت أمام الجمعية لهذه الدورة:

> "... في مجال نزع السلاح، نرحب بما تحقق حتى الآن من التوصل إلى اتفاقيات كتحريم الأسلحة الكيماوية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

"ونحن في الكويت، عندما نتحدث عن الألغام الأرضية، فإننا نتحدث عن واقع تجربة مريرة، حيث زرعت القوات العراقية الغازية ملايين من الألغام في الكويت، راح ضحيتها مئات من الأبرياء، منهم أطفال وشيوخ ونساء. وتضافرت جهود مضنية من عدة دول لإزالة هذه الألغام والتخلص منها. وقد سخرت دولة الكويت جهودا كبيرة وأنفقت مبالغ طائلة على عملية تطهيرها من تلك الألغام.

"لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده في هذا المجال، ونشجع التوجه للحد من سباق التسلح، ووضع ضوابط وقواعد تساهم في خفض حدة التوتر في مختلف بؤر النزاعات، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه القارة الهندية". (A/53/PV.16، ص - ١٨)

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما هو إلا خطوة رئيسية في سبيل تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. في ميدان نزع السلاح كما أنه تأكيد للالتزام بالأهداف المحددة في وثيقة المبادئ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح المعتمدة بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٩٥ عند اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها والكويت، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدعو إلى التعجيل بالتوقيع على تلك المعاهدة وألا يتم القيام بأي عمل من شأنه مخالفة روحها ومبادئها.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدف تسعى إليه جميع الدول العربية، إلا أن هذا الهدف تواجهه عوائق تتمثل في رفض إسرائيل التجاوب مع رغبات دول المنطقة والمجتمع الدولي، كما أنها ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا، فإن وفد بلادي يطالب المجتمع الدولي بمواصلة الضغط على إسرائيل حتى تستجيب لرغبته في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتجنيب المنطقة من مخاطر محدقة تهدد أمنها وسلامتها.

إن وفد بلادي لا يكتفي بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، بل يدعو إلى نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية وحظر استحداث وإنتاج وتصدير المواد الانشطارية. مما يساهم في نزع فتيل التوتر وعدم الاستقرار في هذا الجزء الهام والحيوي من العالم، والذي عانى لفترات طويلة من نزاعات عديدة وتهديدات لا تزال مستمرة، كان آخرها الغزو العراقي الغاشم للكويت، وامتلاكه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي سبق أن استخدمها ضد شعبه في شمال العراق - كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في بيانه أمام هذه اللجنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٨، في بداية الأسبوع الحالي:

"ونحن نعلم أيضا أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت على نطاق واسع، لا سيما ضد إيران وضد المدنيين في شمال العراق في عام ١٩٨٨. وهناك أيضا، بعد مرور عشرة أعوام، لا يزال أهل حلبجة يعانون من آثارها التي تتمثل في أمراض تصيب الإنسان بالوهن، وتشوهات المواليد، وحالات الإجهاض". (A/C.1/53/PV.3، ص ٥)

إن من يستخدم تلك الأسلحة ضد شعبه لن يتوانى في التهديد باستخدامها ضد جيرانه.

اسمحوا لي بأن أشيد في هذا الخصوص بجهود اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). تلك الجهود التي تعتبر حجر الأساس لأمن واستقرار منطقة الخليج وتضمن حق شعوب المنطقة في العيش في أمن وسلام حقيقيين. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨) الذي يدعو العراق إلى الرجوع عن قراره القاضي بتعليق تعاونه مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن وفد بلادي يحث جميع الأطراف المعنية بسباق التسلح النووي على أن تسارع فورا بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة لوقف إنتاج ونقل وتخزين وتجربة الأسلحة النووية، وصولا إلى عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة. ويحث أيضا على إيجاد آلية مناسبة لتنظيم استيراد ونقل وإنتاج الأسلحة التقليدية التي تتدفق في يد من لا يعي مخاطرها. ولا يفوتني أن أنوه بأن الإعلان والتوقيع على المعاهدات ليس كافيا لمنع مخاطر تلك الأسلحة ما لم يكن مصحوبا بنوايا التنفيذ الصادقة.

السيد بوانغ (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): ما برحت بوتسوانا لفترة طويلة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد صدقنا مؤخرا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي بدأ نفاذها بالنسبة لنا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ونحن الآن بصدد إتمام عملية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم هذا قدمت بوتسوانا من قبل، محطتها الجيولوجية التامة التجهيز مشاركة منها في نظام الرصد في المعاهدة. وهذا يثبت حقا التزامنا بحظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

بيد أننا ندرك تماما ضرورة مواصلة التقدم في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وقلنا عن حق وسوف نقول إن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي إرادتها السياسية الكافية وأن تلتزم بالقضاء على الأسلحة النووية. كما أننا ندرك أن القضاء على الأسلحة النووية لن يحدث بين عشية وضحاها. غير أن هذا الإدراك كثيرا ما يكتم صوته بتمسك الدول الحائزة للأسلحة النووية بالطابع الأساسي لتلك الأسلحة لمبادئها الأمنية. وكما ذكر الزملاء الآخرون من قبل، فإن حيازة الأسلحة النووية للردع تضر بقضية القضاء عليها.

والكل يعلم، بمن في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، ما يجب عمله لإحراز تقدم في مسألة نزع السلاح النووي. ونحن نرى أن التقدم الملموس بشأن التدابير الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة يقطع شوطا بعيدا نحو هدايتنا إلى الطريق الصحيح إلى تحقيق أهداف المعاهدة، ونقصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ثم إن وفد بوتسوانا يؤيد المطالبة بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإلغاء نظم الإنذار وإلغاء تحديد أهداف الأسلحة النووية. والواقع أن نهاية الحرب الباردة أتاحت فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس في هذا الصدد وينبغي ألا نسمح بضياع هذه الفرصة.

ونحن نرحب بقرارات مؤتمر نزع السلاح بإنشاء أفرقة عاملة مخصصة لضمانات الأمن ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فقد أسهمت بقدر غير قليل، لا في عدم الانتشار فحسب بل وفي نزع السلاح النووي، وهي بذلك تستحق أكثر من أن ينظر إليها على أنها "دول تافهة" محتملة، يجب أن تبقى تحت تهديد أو استعمال الأسلحة النووية.

وبعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أصبح من الضروري البدء سريعا بمفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويود وفدي أن يحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن يأخذوا الولاية من الجمعية العامة بما تستحقه من جدية. فحينما نعهد بمسؤولية المفاوضات إلى المؤتمر إنما نفعل ذلك على أمل أن نتلقى نتائج ملموسة. ولا يزال رجاؤنا هو أن تراعي المفاوضات المتعلقة بمعاهدة منع إنتاج المواد الانشطارية مراعاة كاملة قضية وجود مخزونات من المواد الانشطارية. فينبغي أن تفرض تلك المعاهدة حظرا كاملا على استعمال تلك المخزونات لمواصلة تطوير الأسلحة.

وإذا كان وفدي يدرك تماما الخطوات المختلفة التي يمكن أن تعزز الزخم نحو نزع السلاح النوي فإنه سيواصل دعم كل الجهود الرامية إلى تقريبنا من الهدف النهائي وهو القضاء على الأسلحة النووية. وسنكون على أهبة الاستعداد كلما استطعنا للمشاركة في تقديم مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع.

وشأننا شأن الوفود الأخرى نعرب عن القلق المعلن إزاء مسألة الأسلحة الصغيرة. وقد كنا من أوائل من وقعوا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وترحب بوتسوانا بالصك الأربعين للتصديق على الاتفاقية، وهي بسبيل إتمام صك تصديقها. ونود أن نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للبلدان المتضررة، في عمليات إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا وإصلاح الاقتصادات. وعلاوة على هذا نود أن نحث الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنظر بجدية في الانضمام إلى الأغلبية الساحقة لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد.

كذلك يرحب وفدي بعرض جمهورية موزامبيق الشقيقة، العضو المؤسس للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، عقد أول اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية الألغام البرية في العام القادم، ويؤيد وفدي هذا العرض.

وفيما يتعلق بتدفق الأسلحة الخفيفة الذي يبدو أنه لن ينتهي، وخاصة إلى البلدان النامية والمناطق المنكوبة بالصراعات، يود وفدي أن يوضح زاوية أخرى من زوايا هذه المشكلة. فلقد أصبح من الواضح بما فيه الكفاية أن تدفق الأسلحة الخفيفة، وخاصة إلى البلدان النامية، ليس مجرد نتيجة لطلبات الدول على هذه النبائط للدفاع عن النفس، وإنما هو نتاج لعمى الضمير الذي لا يهتم إلا

بالعوائد الإيجابية من هذا المشروع التجاري الفتاك. والواقع أن تجار الأسلحة الدوليين، وهم يدركون بحدة ووعي جهل بلدانهم المفترض إنما هم سبب القلق. ففي بعض الحالات أصبح تجار الأسلحة الدوليون هم أفضل التجار الذين يمكن أن يحلم بهم أي بلد من حيث تسويق منتجاته. بل إن هذا الاستغلال البشع والمخيف للمهارة أصبح نعمة منقـــذة لبعض صناعات الأسلحة إذ ينجز لها ما لا تنجزه الدولة. ومن المحير أن أجهزة الدول وإن بدت قادرة تماما على تسجيل المعاملات في وقت لاحق فهي تبدو في الوقت نفسه عاجزة عن التوصية باتخاذ تدابير فعالة لوقف الطوفان.

أما فيما يتعلق بجمهورية بوتسوانا فسوف نواصل الإسهام في القضاء على التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة وذلك بقصر حيازة أسلحة الحرب واستعمالها على المؤسسات المكلفة بصون أمننا الوطني. وأي شخص في بلدنا لديه من حب الاستطلاع أو الرغبة ما يدفعه إلى إقامة معيشته على هذه النبائط، حر في أن يفعل ذلك ولكن في داخل مؤسسات أمننا الوطني.

السيد ويلموت (غانا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أهنئ السيد مرنييه بانتخابه لتوجيه أعمال هذه اللجنة. ولا يساورني شك في أن خبرته الثرية وعلمه الغزير سيفيدان عمل اللجنة ويساعدان على أن تؤتي مناقشاتنا ثمارها. ووفدي يؤكد له تعاونه الكامل.

وكما أشار رئيس جمهوريتنا في بيانه مؤخرا في المناقشة العامة فإن انتهاء الحرب الباردة كشف عن تهديدات جديدة للسلام العالمي والإقليمي. فالصراعات في داخل الدول، التي تمتد جذورها في التعصب الإثني والعرقي والديني، تشكل تهديدا لأمن دول وأقاليم كثيرة. ومما يؤسف له أن هذه الصراعات تقترن بطائفة من أسلحة الدمار الشامل وبانتشار الأسلحة التقليدية.

فالمادة ٢٤ من الميثاق تنيط بمجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، بينما تنص المادة ١ على التدابير الفعالة الكفيلة بمنع تهديدات السلم وإزالتها. ولكن هل بإمكاننا أن نأمل بتحقيق السلام في عالم يعج بالأسلحة؟ وهل بإمكاننا أن نأمل بتحقيق السلام بينما الدول النووية الكبرى تتمسك بعناد بنطرياتها في الردع النووي وتشديد قبضتها على ترساناتها النووية؟

فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهما معاهدتان تلتزم بهما معظم بلداننا، كان يقصد بهما بصورة واضحة منع انتشار الأسلحة النووية أو منع اتساع انتشارها، كخطوة أولى نحو وقف سباق التسلح. ولذا فإنهما لا يشكلان غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق هدف، ألا وهو نزع السلاح النووي. ولذا فإن ما يبعث على الأسف أنه لم يتم تحقيق الكثير من التقدم صوب هدف تحقيق نزع السلاح العام وغير المشروط والكامل.

وتجربتنا الراهنة أوضحت أن دول العتبة، الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب على السواء، لن تستمر إلى ما لا نهاية في الامتثال للمعاهدات، أو في احترام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه، في حين أن من يتملكون الأسلحة النووية ما برحـــوا يتحـــدون دعـــوات المجتمـــع الدولي للوفاء بالتزاماتهم. والتجارب النووية التي أجرتها مؤخرا دولتان عضوان في هذه المنظمة تؤكد الحاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز نزع السلاح العام والكامل. ولذا فإننا ندعو مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ مبادرات أو إلى التعاون في المحافل الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بوضع برنامج عمل لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح في وقت مبكر. فإذا أخفقنا في ذلك، فإن سعينا المخلص لتحقيق منع الانتشار النووي سيبقى هدفا وهميا، بما يلحق الضرر بالسلم والأمن العالميين.

وإن سريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ١٩٩٧ قد حظي بترحيب حار منا جميعا. وسعينا جميعا بعد ذلك إلى تحقيق الهدف الجدير بالثناء وهو تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السمية وتدمير تلك الأسلحة بتدابير تحقق ذات مصداقية تزيد من فعاليتها. وإذا تمكنا من العمل سويا لحظر إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل هذه، فسيكون بوسعنا أن نفعل مقدار ما فعلناه بالنسبة للأسلحة النووية.

وإن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية يشكل أيضا تهديدا خطيرا للبشرية. وإننا جميعا نسلم بحقيقة أن الأسلحة التقليدية هي المستخدمة على أوسع نطاق في الصراعات في أنحاء العالم. وأن نسبة كبيرة من جميع عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة تجري بطريقة

غير مشروعة وترتبط على نحو متزايد بالأنشطة الإجرامية الأخرى العابرة للحدود. فهي تهدد الأمن وتزيد من تفاقم أعمال العنف والمعاناة الإنسانية وتثير مشاكل تعوق الجهود الرامية إلى بناء السلم بعد أنتهاء النزاعات. ونظرا للضرر الهائل الذي تلحقه بالأرواح وبالممتلكات، فإنه لتطور جدير بالترحيب أن يولي المجتمع الدولي الآن اهتماما متزايد بالبحث عن وسائل لمواجهتها، مع الاعتراف بالمتطلبات المشروعة للدول ذات السيادة من أجل الدفاع عن النفس. وإننا نؤيد المبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي التي تم إبرامها في هيئة نزع السلاح في ١٩٩٦، والتي ينبغي أن تمثل قواعد لسلوك جميع الدول في عمليات نقل الأسلحة لضمان الشفافية.

ويؤيد وفد بلدي أيضا توصيات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المتعلقة بعقد مؤتمر دولي حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة، كما يرد في القرار ٣٨/٥٢ زاي. وفي هذا الصدد، نرحب بعرض سويسرا استضافة هذا المؤتمر. ونرحب أيضا بمبادرة اجتماع أوسلو المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، المعقود في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، والذي سعى إلى بلورة التحركات من أجل وضع جدول أعمال دولي خاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحديد عناصر التفاهم المشترك. ونحن نشجع على بذل المزيد من الجهود على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للتوصل إلى حلول عملية للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، بادرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إعداد وقف لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة. وإننا نثني على المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على قيامها بذلك.

ونرحب باعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام الذي جرى في العام الماضي. وكانت غانا إحدى البلدان العديدة التي وقعت على الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهي تقوم حاليا بالإعداد للتصديق عليها. وإننا نأمل أن تسمح الظروف في المستقبل القريب باعتمادها على صعيد عالمي لتمكيننا من تخليص كوكبنا من هذه الأسلحة غير الإنسانية، التي تستمر في قتل وتشويه المدنيين الأبرياء بعد انتهاء النزاعات التي تزرع فيها بفترة طويلة.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي الكامل لبيان الأمين العام، الصادر في النشرة الصحفية GA/9445 بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن ضرورة إعادة اكتشاف الصلة بين السلم والتنمية الاقتصادية. ولا يمكننا أن نحقق السلم والأمن العالميين ما لم يتم الوفاء باحتياجات الجميع، ولا سيما القطاعات الأشد فقرا. ويمكن تحقيق ذلك إذا انفقنا على التنمية البشرية الموارد التي تنفق على الأسلحة بجميع أنواعها، سواء كانت نووية أو تقليدية. وهذا هو ضماننا الأكبر لتحقيق السلم الدائم.

السيد أولوسانموكن (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي ينقل إلى السيد ميرينيه أحر تهانينا على انتخابه بالإجماع رئيسا لهذه اللجنة أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة في ظل قيادته سيسير نحو خاتمة ناجحة. ويمكنه أن يعول على دعمنا من أجل تحقيق هذا الهدف. ونشيد أيضا بأعضاء اللجنة الآخرين.

ومما يؤسف له أن نهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى عوائد السلم والفرج المتوقعة. فالصراعات المنبثقة عن عوامل إثنية ودينية وثقافية قد اجتاحت العديد من أجزاء العالم، وأتت على أرواح وممتلكات غالية. ولذا ثمة حاجة ملحة لكي يتصدى المجتمع الدولي للبيئة الأمنية العالمية وذلك لتتمكن البشرية من أن تواجه بقوة المهمة الجسيمة المتمثلة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

والواقع أن أهم المسائل التي تواجه اللجنة الأولى مرة أخرى تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. والتطورات التي حصلت مؤخرا في جنوب آسيا تظهر لنا بقوة الحاجة الملحة إلى الشروع بجدية في برنامج يتصف بالمصداقية وعلى مراحل وضمن إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية بالكامل. والمؤسف أن التطورات التي حصلت في جنوب آسيا جاءت في أعقاب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتطلب حكومتي إلى البلدان المعنية أن تتقيد بالتدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر وعيا بغرض تجنب أية عمليات نقل أخرى إلى الدول لمواد وأعتدة وتكنولوجيا لها علاقة بالأسلحة النووية. وحيث أن المسألة هي مسألة سياسية، عامة بالنسبة لنيجيريا، فهي تعارض تفجيرات التجارب

النووية، وتلتزم بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية على نحو عاجل.

ويذكر بأنه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها الذي انعقد في نيويورك عام ١٩٩٥، تعهدت الدول النووية وغير النووية على حد سواء ببعض الالتزامات الهامة ومنها: تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة بذل جهود منهجية وحثيثة من أجل تخفيض الأسلحة النووية على صعيد عالمي، على أن يتمثل الهدف النهائي في إزالة تلك الأسلحة، ومن أجل النظر في اتخاذ خطوات أخرى لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وحيال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهو ما يمكن أن يأخذ شكل اتفاق دولي ملزم قانونا.

ويبدو للأسف أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بهذه الالتزامات. فعلى سبيل المثال، تصر بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على معارضتها لإنشاء لجنة مخصصة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

وتشعر حكومتي بالسرور إزاء القرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس من هذا العام بالبدء بإجراء مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أن تصل هذه الخطوة الهامة في جدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح النووين على الصعيد المتعدد الأطراف، عقب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى نتيجتها المنطقية. وأن البدء بالمفاوضات في وقت مبكر من العام المقبل سيبين تصميم المجتمع الدولي على المضي قدما نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي، والتزامه بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

ومن المنافع العديدة التي يتوقع أن يسفر عنها إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو خضوع جميع المرافق النووية القادرة على إنتاج مواد انشطارية لغرض إنتاج أسلحة نووية لضمانات نووية دولية ملزمة قانونا. وإذا ما تضمنت المعاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية. مثلما تعرفها معاهدة عدم الانتشار والدول غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار على حد سواء، فإنه سيجري تصحيح الخلل الحاصل في الحقوق والواجبات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهي ستهيئ أيضا مناخا أمنيا يفضي إلى تفكيك ترسانات نووية وإلى إزالة الأسلحة النووية لاحقا عن طريق تحقيق قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بقدرات ونوايا البلدان التي لديها مرافق لإنتاج المواد الانشطارية.

والمطلب المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإبرام اتفاق يجري التفاوض بشأنه على صعيد متعدد الأطراف ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ما زال مطلبا مطروحا منذ عام ١٩٦٨ عندما تم التقدم به خلال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار. ويسر حكومتي أنه أعيد في مؤتمر نزع السلاح لهذا العام إنشاء لجنة مخصصة تُعنى باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حيال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولقد اضطلعت اللجنة، بتوجيه ماهر من السفير انطونيو دي إيكازا، ممثل المكسيك، بعمل جيد. وينبغي تكثيف وتعزيز هذه الجهود في مؤتمر نزع السلاح، ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، واللجان التحضيرية والمحافل المناسبة الأخرى.

ولئن كان تحديد الأسلحة ونزع السلاح يتناولان عموما الأسلحة النووية وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، فإن الأسلحة الصغيرة وبخاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ألحقت في الآونة الأخيرة الضرر بحياة البشر وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنظمة في البلدان المتأثرة. ونيجيريا، بوصفها بلدا يؤيد المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وعلى الرغم أنها لم تستطع المشاركة في عملية أوتاوا، ترحب باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ونحن نؤكد مجددا تأييدنا لأهداف تلك الاتفاقية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها تدبيرا لمنع الانتشار أصبح مقبولا إلى حد ما على صعيد عالمي. وثمة حاليا أربع من هذه المناطق أنشأتها صكوك قانونية، وهي معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا. ولدينا تصور أن يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فضلا عن جنوب آسيا وذلك نظرا للجهود المبذولة تحقيقا لذلك الهدف.

ولقد أصبح نطاق المناطق القائمة واسعا بحيث يشمل تقريبا نصف الكرة الغربي بأسره. ويحتمل أن تكون هذه الحقيقة أوحت بمبادرة عام ١٩٩٦ التي تدعو إلى قيام تعاون فيما بين الأطراف في المعاهدات المذكورة أعلاه والموقعين عليها، وإلى تعزيز مركز خلو تلك المنطقة والمناطق المتاخمة لها من الأسلحة النووية. ونيجيريا، بوصفها موقعة على معاهدة بيليندابا، تتشاطر أهداف نصف الكرة الجنوبي الخالي من الأسلحة النووية.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تأييده لنجاح الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونحن نعتبر أن الدورة الاستثنائية هي المحفل المناسب ليس لاستعراض الإنجازات التي تم التوصل إليها حتى الآن فحسب، بل أيضا لما يتعين متابعته من أهداف ومن جدول أعمال في مجال نزع السلاح.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة لبعد ظهر هذا اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد العنبكي (العراق) (تكلم بالعربية): لقد حذر العراق المجتمع الدولي والأمم المتحدة مرات عديدة وفي رسائل موثقة من استخدام اللجنة الخاصة وفرق تفتيشها في أعمال تجسسية استخبارية لا تمت بأية صلة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بل تخدم الأغراض العدوانية لأعداء العراق.

وجاءت فضيحة "سكوت ريتير" لتؤكد من جديد وبالدليل القاطع صحة ما حذرنا منه وبما يؤكد أن آليات اللجنة الخاصة استخدمت في التجسس على العراق بهدف تعريض أمنه وسيادته للخطر، وأيضا لإبقاء ملفات نزع السلاح مفتوحة النهاية بهدف إطالة الحصار خدمة للأهداف السياسية للولايات المتحدة وإسرائيل.

لذا لم نستغرب قول ممثل الكويت إن جهود اللجنة الخاصة هي حجر الأساس لأمن واستقرار دولته.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا الذي يود أن يدلي ببيان.

السيد شيفشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن برلمان أوكرانيا صدق اليوم على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بأغلبية ٢٨٥ صوتا. وبالتالي، أصبحت أوكرانيا الدولة العشرين بعد المائة الطرف في الاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥